

أما إذا كان من غيرهم

كما تقدم الأعيان الذميمة إذا ما يكف لك لزمت الحرة وإذا رجع عن
إقراره تبت الحرة أريد وسطه حتى يملكه ويستحب للإمام
أن يملكه الرجوع يقول له لعلك وطئت بشبهة أو تبت
أو بئت وحدها أن كان محصنا الرجيم بالمحارة حتى يموت
يخرج إلى كفاية فان كان ثبت بالبينة ببراءة الشهود ثم
الإمام ثم الناس فان امتنع الشهود لا يرجعهم وان بالاقراء
استدأ الإمام ثم الناس وان لم يكن محصنا حرة الجلد مائة
الموت وموت العبد يضرب بسوط لانه له ضربا مسوطا
متوسطا يندثر على أعصابه إلا رائيه ووجهه ورجله و
يحد عن ثياب ولا تجرد للذم الأعيان القود والحشو وان حيد
في الرجيم جاز ويضرب الرجل فإما في جميع الحدود ولا يجمع على
للخص الجلد والرجيم وللأعلى غيره الجليل والنفي إلا أن يله الإمام
ينقل ما يراه ولا يفرق الموي الحر على عبده إلا بدين الإمام و

إذا كان

وإذا كان الذم من غيرها فإن كان محصنا رجيمه وإلا لا يجلد
ببراءة ولذا لا يملك للشيخ حتى تضع حملها فان كان حرة الجلد
تتعلق من نفاستها وان كان الرجيم فنعقبت الولادة وان لم
يكن للضعيف من يبيته حتى يمتنع عنها واحصان الرجيم الحرة
والعقل والمبلوغ والاسلام والذم والايلاج في القبل الكا
صحيح واما بصفة الاحصان وان ثبت بالاقراء او بشهاد
جلين أو رجل وامرأتين او يكون بينهما ولد معتق بينهما فصل
ومن وطئ جارية ولده وان أسفل وقال عليك انها على حد
لم يحد أو وطئ جارية أمه وان علا أو أمه أو زوجته أو بيته
او معتقها عن ثلاث وقال ظنت انها حلال لم يحد ولو قال عليك
انها حرام حد وفي جارية الأحم والعمة بكل حال ولو تزوج محرم
ودخل بها أو استأجر امرأة يذني بها أو وطئ أجنبية فيما
دون الفرج أو لا حظ فلا حد عليه ويُعزَّر ولو زنت اليه غير